واضافت الصحيفة ان الحكومة الاردنية قامت باستدعاء عدد من الاشخاص من الضفة والقطاع الى عمان للبحث معها في هذا الصدد . وقالت الصحيفة ان الغاية من هذا « الاستفتاء » مجابهة دول الجامعة العربية والرأي العام العربي ، بالقول ان نسبة الذين يريدون العودة الى الاردن هم كذا بالمائة من السكان ، في محاولة غير مباشرة للرد على مؤتمر القمة العربي ومؤتمر القمة الاسلامي « وتطويق التحرك الفلسطيني في ممثليه الشرعيين المعترف بهم فلسطينيا وعربيا واسلاميا ودوليا وهم منظمة التحرير الفلسطينية » (الشعب ٧٤/٢/٢٧) .

من جهة اخرى ذكرت « الشعب » ان الحكومة الاردنية قامت مؤخرا باستدعاء الاعضاء القدامى في المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المتواجدين في عمان ، الى مكتب رئيس الحكومة زيد الرفاعي حيث ابلغوا عدم موافقة الحكومة على سفر اي منهم لحضور جلسات المجلس الوطني الفلسطيني . وهددوا بانه اذا خالف احدهم هذا الخط « فانه يعتبر خارجا على المواطنية الاردنية وعليه ان يتحمل النتائج المترتبة على عمله هذا » (الشعب ٧٤/٣/٦) .

وتحت عنوان بارز في صدر صفحتها الاولى قالت « الشعب » انها علمت استنادا الى مصادر خاصة ، ان الحكومة الاردنية سوف تتخذ ثلاثة قرارات هامة هي :

١ ــ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة شرعية ووحيدة للشعب الفلسطيني وفقا لما جاء في قراري مؤتمر قمة الجزائر وقمة لاهور .

٢ ــ حل ما يسمى بالاتحاد الوطني الاردني .

٣ ــ اعلان سحب مشروع المملكة العربية المتحدة الذي ينص على اقامة قطرين احدهما فلسطيني والاخر أردني .

وقالت « الشعب » انه عقب اعلان هذه القرارات ستتم « تغييرات هامة في بنية الدولة (الاردن) واجهزتها وقيام تنسيق عربي يخرج الاردن من عزلته ، وقد تستتبعه مصالحة بشكل ما مع منظمة التحرير ، على ان يكون قرار الاعتراف هذا سابقا للجلسة القادمة للمجلس الوطني الفلسطيني ، حيث سيبحث في موضوع (ورقة العمل) التي باتت في حكم التجاوب الاخوي في كثير من بنودها والتي تنطوي على الشخصية الفلسطينية المستقلة ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية » (الشعب ١٩٧٤/٣/٧) .

وكانت « الشعب » قد نشرت في عدد سابق لها عدة اخبار وملاحظات حول التحرك الاردني ازاء الضفة الغربية ، من ابرزها :

١ ــ ملاحظة ان الاذاعة الاردنية قد درجت على تسمية القضية الفلسطينية باسم القضية العربية ، بعد صدور قراري مؤتمري القمة العربي والاسلامي .

٢ ــ اوكل الى احد المتعاونين مع الحكم الاردني في الضفة الغربية توزيع مبلغ خمسة آلاف دينار اردني لشراء الضمائر والولاء السياسي . فكانت النتيجة ان احتفظ بمبلغ ألفي دينار ووزع الباقي على ١٢ شخصا (الشعب ٧٤/٣/١) .

اضراب المعتقلين في سجون الاحتلال :

في الاول من اذار (مارس) ١٩٧٤ ، اضرب سجناء سجن نابلس عن مقابلة ذويهم او التحدث اليهم ، احتجاجا على معاملة سلطات الاحتلال لهم في السجون . ولم يكن هذا الاضراب هو الاول من نوعه من قبل السجناء الفلسطينيين في سجون الاحتلال . وكانت اضراباتهم تحدث دائما ردود فعل واسعة وتثير تحركات شعبية لدى جماهير المناطق العربية المحتلة . وكانت المجالس البلدية في الضفة الغربية تتحمل قسطا كبيرا في الدفاع عن حقوق ومطالب السجناء ، عن طريق المذكرات والعرائض الاحتجاجية الى سلطات الاحتلال .

عقب اعلان سجناء سجن نابلس عن اضرابهم هذه المرة ، قام الحاج معزوز المصري بتقديم طلب الى الحاكم العسكري العام للضفة الغربية لتحديد موعد لمقابلة السجناء والتعرف على مطالبهم . وبعد ذلك قدمت الهيئات النسائية وعدد من امهات المعتقلين في سجون نابلس وعسقلان وبيت ليد وبئر السبع ، مذكرة احتجاج الى موشيه ديان والحاكم العسكري العام جاء فيها : « نطالب نحن الموقعين على هذه المذكرة بالامور التالية :

١ ــ الكف عن ممارسة تلك الاجراءات والاساليب المتبعة في التحقيق مع المعتقلين ، بموجب المادة ٣٧ من وثيقة جنيف التي تحظر ايقاع الاذى